الضبط عند المحدثين
وأثره في الراوي والمروي

الدكتور زياد عواد أبو حماد
كلية الشريعة – قسم أصول الدين
جامعة مؤتة - الأردن

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مسألة الضبط عند المحدثين، ويشمل هذا المعاني المقصودة في التعريف وأهميته وأنواعه في الصدر والكتاب، كما تشمل الوسائل والأساليب التي اتبعها المحدثون لتثبيت وقياس الحفظ والضبط فيهما، وفي هذا الصدد فقد رتبوا الرواة حسب دقة رواياتهم ونعتوهم ورواياتهم بأوصاف تدل على درجات ضبطهم وحفظهم، ويتبين في هذا أن الضبط عملية متسلسلة يقصد بها تتبع الراوي من حين سماعه للحديث حتى لحظة روايته، وبناء عليه يمكن الحكم على الراوي والرواية .

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ لنا هذا الدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي حث الأمة على حفظ الحديث ووعيه وحسن أدائه، وعلى آله وصحبه خير من وعى وروى، ومن سار على نهجهم من الحفاظ الضابطين إلى يوم الدين وبعد .

فإن هذه الأمة تميزت بالإسناد من دون الأمم، فوضعت القواعد والضوابط لقبول الأخبار وردها ؛ من اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم وعدم الشذوذ وعدم العلة، ولما كان الضبط شرطاً من هذه الشروط، ولا يخلو ذكره في كتاب من كتب علوم الحديث وأصول الفقه باختصار أو اجتزاء في كثير من الأحيان، أردت أن أجمع هذه المسألة على شكل يظهر مدى عناية الأمة بالرواية، وأنها حقيقة علمية متكاملة، ومنهج يقصد منه الوصول إلى نتائج، فبدأت بتعريف الضبط في اللغة والاصطلاح، والمعاني التي أرادها العلماء من هذا المصطلح، ثم بيان أهميته ودلالة السنة عليه، ثم أنواعه من صدر وكتاب، وكيفية العناية بهما، ثم وسائل العلماء في قياس ضبط الرواة بين وقت وآخر، ثم ما يترتب على هذا القياس من صفات للرواة وأنواع للحديث، وهذا آخر مطاف هذه المسألة .

راجياً أن أكون قد وفقت في ذلك، فإن أصبت فمن الله وتوفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي وتقصيري.

المبحث الأول

الضبط في اللغة والاصطلاح

أولاً : الضبط في اللغة :

الضبط ؛ ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطاً وضُباطة، ولهذا اللفظ عدة معانٍ في اللغة منها :

١-الحزم ولزوم الشيء مع عدم مفارقته في كل شيء .(١)

٢-القوة والشدة : جمل ضابط، قوي شديد، وقوي على العمل .(٢)

٣-العمل بكلتا يديه، فقد كان عمر رضي الله عنه أضبط، أي كان أعسر أيسر، والأضبط الأسد، لأنّه يعمل بيساره كما يعمل بيمينه .(٣)

٤-الحبس والقهر، تَضَبَّطَه، أخذه على حبس وقهر .(٤)

٥-الشبع، تضَبَّطت الضأن؛ نالت شيئاً من الكلأ، وتقول العرب تضبَّطت الضأن شبعت الإبل(٥).

٦-العموم بالمطر، ضَبَطَت الأرض إذا مُطرت، وبلد مضبوط أي معموم بالمطر .(٦)

٧-الحفظ، رجل ضابط للأمور، كثير الحفظ لها .(٧)

٨-السِّجل، المضبطة، سجل يدون فيه ما يقع في جلسة رسمية .(٨)

٩-إصلاح الخلل، ضبط الكتاب ونحوه، أصلح خلله أو صحَّحه وشكله .(٩)

ثانياً : الضبط في الاصطلاح :

قال الشافعي في معرض كلامه على شروط قبول الحديث: (أن يكون عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل من معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم).(١٠)

وقال ابن الصلاح: (الحافظ من كان متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل من معاني).(١١)

وقال الجرجاني: (أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، ولا ساهٍ، ولا شاكٍ في حالتي التحمل والأداء).(١٢)

وقال ابن حزم : (يجب قبول نَذارة العدل النافر للتفقه في الدين، فإذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقه فيه، أو ضابطاً له بكتابه وجب قبول نَذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط لكتابه فلم يتفقه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومَن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط، ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصبح عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذٍ قبول نذارته، أو ثبت عندنا جرحته أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا اطراح خبره).(١٣)

مما سبق من أقوال في تحديد الضبط، يمكن أن نستخلص المعاني المقصودة في الضبط وهي:

١-أن الضبط يكون حفظاً بالصدر، ويكون حفظاً بالكتاب، وهذا ما سأوضحه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى .

٢-أن يكون الراوي متيقظاً عند تحمله للحديث غير مغفل ولا ساهٍ، قال السخاوي: (الضابط، أي حازم الفؤاد، فلا يكون مغفلاً غير يقظ، لئلا يروي عن كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر، أو من حفظه المختل فيخطىء).(١٤)

وقال السيوطي: (أن يكون متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل أو التغيير إن حدث منه، ويشترط مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن حدث منه) (١٥)، قال الحسن بن إدريس ثنا عثمان بن أبي شيبة قال: (رأيت عبد الله بن وهب أنا وأبو بكر وأظنه ذكر ابن معين وابن المديني رأيناه ينام نوماً حسناً وصاحبه يقرأ على ابن عيينة، وابن وهب نائم، قال: فقلت لصاحبه : أنت تقرأ وصاحبك نائم ؟ قال: فضحك ابن عيينة، قال: فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا، فقلت له: ألذا السبب تركتموه ؟ قال: نعم، وتريد أكثر من هذا؟ وهو عندي لا شيء).(١٦)

٣-أن يتمتع الراوي بقوة الذاكرة التي تعينه على الحفظ، وأن يبذل الجهد في ثباته في صدره وكتابه من التغيير والتبديل، وأن يستديم حفظه له من وقت تحمله إلى وقت أدائه دون أن يتطرق لذلك خلل، قال الكفوي: (الضبط: سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أُريد له، ثم حفظه ببذل مجهوده والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشرعية.) (١٧)

٤-فهم معنى الحديث، ومعرفة الأحكام الشرعية، ونجد التركيز على هذا المعنى عند بعضهم دون الآخر، فقد ركز ابن حزم على ذلك والنووي حيث يقول: (ولا ينبغي أن يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه، فليتعرف صحته وضعفه وفقهه ومعانيه ولغته وإعرابه وأسماء رجاله محققاً كل ذلك، معتنياً بإتقان مشكلها حفظاً وكتابةً.) (١٨)

وقال البزدوي : (الضبط : سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أُريد به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده ومراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه حين أدائه، وهو نوعان : ضبط المتن بصيغته ومعناه، والثاني: أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقهاً وشرعاً وهذا أكملها، والمطلق من الضبط يتناول الكامل، ولهذا لم يكن خبر من اشتدت غفلته خلقةً أو مسامحة ومجازفة حجة، لعدم القسم الأول من الضبط، ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالفقه في باب الترجيح.)(١٩) قال أبو زهرة معلقاً على ذلك:ويلاحظ أنه قسم الضبط إلى ناقص وكامل ؛ فالناقص هو الحفظ المستمر وفهم المعنى اللغوي، والكامل هو فهم المعنى الفقهي، والأول شرط لقبول الرواية، والثاني شرط للترجيح، فإذا تعارضت رواية الفقيه مع غير الفقيه رُدت رواية غير الفقيه وأخذ برواية الفقيه.) (٢٠)

٥-رواية الحديث بحروفه وكما سمعه، وهذه مسألة خلافية بين العلماء، فهل يجوز للراوي أن يروي الحديث بمعناه، أم لا بد من التحديث به على اللفظ الذي سمعه؟ وهذا ما سنوضحه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

٦-أن لا يكون شاكاً عند الأداء، بل يكون متثبتاً من روايته، قال الخطيب البغدادي: (ويجب أن يتثبت في الرواية عند الأداء، ويروي ما لا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه.)(٢١)

ويمكن أن نستخلص من هذا ؛ أن العلماء اشترطوا في الراوي الضابط لحديثه أن يتمتع بذاكرة قوية، وأن لا يكون مغفلاً، ولا يكون ساهياً عند التحمل، وأن يستمر حفظه إلى وقت الأداء الذي يجب أن لا يشك عنده في روايته، وأن يرافق هذا روايته على اللفظ، وفهم فقه الحديث، وهما مسألتان خلافيتان بين العلماء، وأن الضبط يكون في الصدر، ويكون في الكتاب .

المبحث الثاني

أهمية الضبط وأدلته من السنة

تكمن أهمية الضبط عند المحدثين من أمور عدة :

أولاً: أن السنة النبوية دلت عليه بل وحثت العاملين على نقل الرواية وضبطها .

١-فعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم ؛ إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم) (٢٢) فالحديث يحث الأمة على سماع الحديث وحفظه ووعيه وأدائه، وهذه درجات أربع : السماع والحفظ والوعي والأداء، وهناك فرق بين الحفظ والوعي، فالوعي يشتمل مع الحفظ الفهم، قال ابن الأثير: (وعيت الحديث أعيه وعياً، فأنا واعٍ إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان؛ أي أحفظ وأفهم، قال: ومنه حديث أبي أمامة: "لا يعذب الله قلباً وعى

القرآن "(٢٣) أي عقله إيماناً به وعملاً فأما من حفظ ألفاظه وضيع حدوده فإنه غير واعٍ له) (٢٤) وهذا دليل لمن اشترط في الضبط فقه معاني الحديث، فالمحدث الضابط لحديثه ينبغي أن يفهم معانيه وفقهه، وهذا يحمل في طيّاته اشتراط الدالة أيضاً، ويحث الحديث على الأداء، وأن يؤدي كما سمع، قال مسلم: (وقد اشترط النبي صلى الله عليه وسلم على سامع حديثه ومبلغه حين دعا له أن يعيه ويحفظه، ثم يؤديه كما سمعه، فالمؤدي لذلك بالتوهم غيرُ المتيقن، مؤدٍ خلاف شرط النبي صلى الله عليه وسلم، وغير داخل في جزيل ما يرجى من إجابة دعوته، والله أعلم). (٢٥)

٢-عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت، فإن متَّ من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به، قال : فردّدتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ورسولك، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت) (٢٦) فهذا الصحابي عندما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم مسموعه منه بدّل كلمة مكان أخرى، قال: ورسولك مكان ونبيك فرده النبي صلى الله عليه وسلم إلى اللفظ الذي خرج منه .

٣- عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أُرسلت به) (٢٧) قال ابن حزم: (فقد جمع الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مراتب أهل العلم دون أن يشذ منها شيء، فالأرض الطيبة النقية هي مثل الفقيه الضابط لما روى، المفهم للمعاني التي يقتضيها لفظ النص، المتنبه على رد ما اختلف فيه الناس إلى نص حكم القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما الأجادب الممسكة للماء التي يستسقي منها الناس، فهي مثل الطائفة التي حفظت ما سمعت أو ضبطته بالكتاب وأمسكته حتى أدّته إلى غيرها دون تغيير، ولم يكن لها تنبه إلى معاني الألفاظ المروية، ولا معرفة بكيفية رد ما اختلف الناس فيه إلى نص القرآن والسنن، لكن نفع الله تعالى بهم في التبليغ فبلغوه إلى من هو أفهم بذلك، فقد أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا إذ يقول:" فرب مُبلّغ أوعى من سامع"، وكما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال:" فرب حامل فقه ليس بفقيه"، فمن لم يحفظ ما سمع ولا ضبطه فليس مثل الأرض الطيبة، ولا مثل الأجادب الممسكة للماء، بل هو محروم معذور، أو مسخوط بمنزلة القيعان التي لا تنبت الكلأ ولا تمسك الماء، وفي هذا كفاية بيان).(٢٨)

إذن فهم ثلاث مراتب، من لم ينتفع بسماعه لا حفظاً ولا تبليغاً ولا فقهاً، وأُخرى سمعت وحفظت من دون فقه، والثالثة هي التي سمعت وحفظت وفقهت، والثانية والثالثة هم أهل الضبط.

ثانياً: وتكمن أهمية الضبط أن الرواية تحمل أحكاماً شرعيةً، وتوجيهاتٍ ربانية، ينبغي أن تصل للأمة كما وضعها الشارع، وأن عدم الضبط ربما يخرج النص عن حده المطلوب منه، ومن هنا

فقد شدد بعض العلماء على ضرورة أن تكون الرواية بالحروف دون المعنى، وكان هذا واضحاً من خلال البيان السابق لمعنى الضبط عند العلماء، وممن شدد في ذلك ابن سيرين (٢٩) فكان إذا حدث لم يقدم ولم يؤخر، ومن أجاز الرواية بالمعنى لم يجزها على إطلاقها وإنما قيدها بشروط، قال الغزالي: (يجوز إن فرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، لأنه لا تعبد باللفظ وإنما المقصود فهم المعنى، وإيصاله للخلق فيما لا تعبد فيه إلا باللفظ، كالتشهد والتكبير)(٣٠) ومما ورد عن الصحابة في ذلك، ما روي عن واثلة بن الأسقع أنه قال : (إذا حدثناكم بالحديث على معناه فحسبكم)(٣١) وقال ابن عون: (كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه)(٣٢)

وقصر بعضهم الرواية بالمعنى على الصحابة فقط، وذلك لاجتماع الفصاحة والبلاغة بهم جِبلّة، ومشاهدة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، فأفادتهم المشاهدة تعقل المعنى جملة واستيفاء المقصود كله.(٣٢) ويمكن أن نقول: إنَّ من أجاز الرواية بالمعنى قد وضع لذلك شروطاً وهي:

١-أن لا يكون اللفظ مما يتعبد به.

٢-أن يكون عالماً باللغة وما تحيله الألفاظ من معانٍ.

٣-أن يكون من أهل العلم المشتغلين بالرواية، ولا يفتح هذا الباب للجهلة وقليلي العلم.

وبين السيوطي بأن هذا الخلاف إنما يجري في غير الرواية من الكتب والمصنفات، وقال: (لا يجوز تغيير شيء من مصنف وإبداله بلفظ آخر وإن كان بمعناه قطعاً، لأن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من حرج، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب).(٣٤)

ثالثاً: إن الضبط شرط قبول الرواية، فلا تقبل رواية الراوي حتى يتوافر فيه شرطان؛ العدالة والضبط، ولا يكتفى بأحدهما، ومن هنا كان اهتمام العلماء بهذا العلم، وبحثهم عن أحوال الرواة من حيث الضبط، فإن من السهل أن يكون الراوي عدلاً لأن العدالة أصل في المسلم، لكن ربما يكون مع ذلك مغفلاً أو ساهياً أو لا يحفظ، قال ابن الزناد: (أدركت بالمدينة مئة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال ليسوا من أهله)(٣٥) أي ليس عندهم اهتمام بالرواية حفظاً وفهماً وصيانةً، قال الإمام مالك: (لا يؤخذ الحديث عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك ؛ لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن رجل له فضل وصلاح وعبادة ولا يعرف ما يحدث به)(٣٦) وقال يحيى بن سعيد: (ينبغي أن يكون في صاحب الحديث غير خصلة، ينبغي أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يُقال له، ويُبصر الرجال ويتعهد ذلك)(٣٧) ومن هنا كان اهتمام العلماء بأنفسهم أولاً، وبالتفتيش عن غيرهم ومن يضبط في صدره، ومن يضبط في كتابه، وكيف يعتني كل فريق بحفظه، وهذا ما سأتناوله في المبحث التالي إن شاء الله.

المبحث الثالث

أنواع الضبط

الضبط نوعان ؛ ضبط صدر وضبط كتاب .

الأول : ضبط صدر : وهو أن يحفظ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.(٣٨) والمقصود أن يكون حفظه لما سمعه يرجح على عدم حفظه، وذكره له أرجح من سهوه، فلا يضر طروء النسيان والسهو والوهم أحياناً فهو أمر طبيعي، وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني)(٣٩) وهذا في غير التبليغ فإنه معصوم في ذلك، وقد اشتكى أبو هريرة رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم من النسيان ؛ قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً وأنساه، قال:(ابسط رداءك فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضمه فضممته فما نسيت شيئاً بعده).(٤٠) ولكن إذا كثر نسيان الراوي ضره ذلك، ولذا فإن المحدثين كانوا يتعاهدون حفظهم حتى لا يطرأ عليه نسيان أو وهم، ولهم في ذلك طرق متعددة منها:

١-المذاكرة: بأن يجلس اثنان أو أكثر ويتذاكروا حفظهم عن الشيوخ، قال علي رضي الله عنه: (تذاكروا الحديث، فإنكم إلا تفعلوا يندرس)(٤١) وقال أبو سعيد الخدري: (تذاكروا الحديث، فإن مذاكرة الحديث تهيج الحديث)(٤٢) وقال عطاء: (كنا نكون عند جابر بن عبد الله فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير من أحفظنا للحديث)(٤٣)، وكان الإمام أحمد وأبو زرعة يتذاكران الحديث كل ليلة.(٤٤)

٢-كثرة التكرار: بأن يجلس وحده ويراجع أصوله، ويكرر القراءة مرة بعد مرة ليستظهر حفظه ويُثبته في الذاكرة، قال أبو هريرة: (إني لأجزّيء الليل ثلاثة أجزاء، فثلث أنام، وثلث أقوم، وثلث أتذكر أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٤٥) وقال أبو نعيم: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدراسته وتكريره حتى يستقر له حفظه).(٤٦)

٣-العرض على الشيوخ والأقران، وهذا غير العرض لاعتماد الرواية بعد السماع، وإنما إذا سمع الراوي الحديث فإنه يعرضه على من يحفظونه ويكرره على مسامعهم لاستظهار حفظه وزيادة ضبطه للحديث، قال الأعمش: (كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيته فعرضته عليه).(٤٧)

٤-كثرة التحديث: قال إسماعيل بن رجاء: (كنا نجمع الصبيان فنحدثهم)(٤٨) وقال الأعمش: (كان إسماعيل بن رجاء يجمع صبيان الكتاب يحدثهم يتحفظ بذلك)(٤٩) فيقصد من ذلك استظهار حفظه وتثبيته في صدره.

٥-الرحلة للتثبت من الحديث : فقد خرج أبو أيوب الأنصاري من المدينة إلى عقبة بن عامر وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قدم أتى منزل مَسلمة بن مُخلَّد الأنصاري أمير مصر، فأُخبر به، فعجل، فخرج إليه فعانقه، وقال: ما جاء بك يا أبو أيوب ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله، قال فبعث من يدلّه على منزل عقبة، فأُخبر عقبة به، فعجل، فخرج إليه فعانقه، وقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال: نعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من ستر مؤمناً في الدنيا على خربةٍ ستره الله يوم القيامة)(٥٠)

وعن أبي العالية قال: (كنا نسمع الحديث بالبصرة عن صحابة رسول الله صلى الله عيه وسلم فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم)(٥١) فهذه الرحلة من أجل أن يتثبت من الحديث بعد أن سمعه، ويتأكد من ضبطه.

الثاني: ضبط الكتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. (٥٢) وضابط كتابه هو الذي يحافظ عليه ويصونه من التحريف والتبديل من أن يتطرق إليه تغيير ما،من حين سماعه إلى حين أدائه.(٥٣) وبين العلماء بأن ضبط الكتاب يكون من جهتين:

الأولى : الضبط عند الكتابة : فهناك أسلوب للكتابة يجب أن يراعيه الكاتب حتى تكون كتابته معتبرة، منها:

١- أن يكون الكتاب مأخوذاً من أصل صحيح.

٢- أن يعرض الكتاب على الشيخ بعد النسخ أو الإملاء حتى لا يقع فيه سَقْط أو وَهَم، قال هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: (كتبت ؟ فأقول: نعم، قال: عرضت كتابك ؟ قلت: لا، قال:لم تكتب) (٥٤) وقال غُندَر: لزمت شعبة عشرين سنةً لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضت عليه).(٥٥)

٣- أن لا يكتب بخط دقيق حيث لا حاجة لذلك، ليستطيع قراءته دون غلط أو عناء متى أراد، قال أحمد بن حنبل لأخيه حنبل بن إسحاق ورآه يكتب بخط دقيق: (لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك)(٥٦) أي إذا كبرت وضعف بصرك.

٤- الاعتناء بالنقط والشكل، ليؤديه كما سمعه، وأحياناً برسم الحرف المشكل مفرداً في حاشية الكتاب، وضبط الحرف المهمل من دون نقط بوضع نقط تحته، أو حرف مفرد صغير لتمييزه، قال ابن خلاد: قال أصحابنا: (أما النقط فلا بد منه، لأنه لا تضبط الأشياء المشكلة إلا به، وإنما يُشَكّل ما يُشْكِل، ولا حاجة للشكل مع عدم الإشكال).(٥٧)

٥- ضبط الأسماء أيضاً، وخاصة الأعجمية منها، والقبائل الغريبة لقلة المتميزين بها بخلاف الأعراب.(٥٨)

٦- وضع دائرة بين كل حديثين، قال الدكتور الأعظمي: (وكان الأسلوب الشائع رسم دائرة صغيرة للفصل بين حديث وآخر بدلاً من استعمال النقطة، وهذا النوع من الدوائر نجده في كتابات ترجع إلى بداية القرن الثاني أو نهاية القرن الأول).(٥٩)

٧- أن لا يصطلح لنفسه رموزاً في كتاب لا يعرفها الناس، وإن يفعل فعليه أن يبين ذلك في أول الكتاب أو آخره ما هو مراده منها.(٦٠)

٨- وإن أراد أن يلحق ساقطاً في الحواشي فعليه أن يضع خطاً من موضع سقوطه في السطر صاعداً معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق، وليكتب في نهاية اللحق (صح).(٦١)

وهذا كله حماية للكتاب، وضبطه ضبطاً تاماً حتى إذا رجع إليه متى شاء وقرأ منه فكأنه يسمعه من فم شيخه.

الثانية: من حيث مكان حفظه: فيجب حفظه في مكان لا يحصل له تغيير، سواء من الظواهر الطبيعية أي الرطوبة، أو شدة الحرارة، أو الأرضه، أو الطارئة كعبث الأطفال وغيرهم.

وهل يشترط في الراوي أن يجمع بين حفظ الصدر وحفظ الكتاب معاً ؟ فيه اتجاهان ؛بعض العلماء اشترط هذا الشرط، منهم الإمام مالك وأبو حنيفة، سئل الإمام مالك، أيؤخذ الحديث ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح ؟ قال: لا، أخاف أن يزاد كتبه في الليل .(٦٢) وقال هشيم: (من لا يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث، يجيء أحدهما بكتاب كأنه سجل مكاتب).(٦٣)

قال أبو زرعة في يونس بن يزيد الأيلي: كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده بشيء، وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد، إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها من كتابه.(٦٤)

أما ما عليه جمهور العلماء، فهو عدم اشتراط الجمع بينهما(٦٥)، قال الحميدي: (فأما من اقتصر على ما في كتابه فحدث به ولم يزد ولم ينقص منه ما يغير معناه، ويرجع عما خولف فيه، بوقوف منه عن الحديث، أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد ولم يغيره فلا يكون ذلك ضاراً في حديثه إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره إذا اقتصر على كتابة ولم يقبل التلقين) (٦٦) ولذا فقد أجازها بشروط إذا كان ضابطاً لكتابه، وإذا أخطأ وبُيِّن له الخطأ رجع عن خطأه، ولا يقبل التلقين. قال ابن حجر: (الحفظ لم يُعده أحد من أئمة الحديث شرطاً للصحيح، وإن كان حُكي عن بعض المتقدمين من الفقهاء)(٦٧) وقال: (إنَّ من اعتمد على روايته على ما في كتابه لا يُعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين، لأن رواة الصحيح على قسمين، قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، وقسم كانوا يكتبون ما يسمعون ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه،وكان الوهم الغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول، إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابة، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه وأنقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم) (٦٨) فرجح ابن حجر حفظ الكتاب إذا كان ضابطاً له، ولم يخرج من يده إلى غيره فعبث فيه، وقال أحمد بن حنبل: (حدثنا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن) (٦٩) وهذه العناية في الضبط سواء في الصدر أو الكتاب من المحدثين كانت تحت سمع وبصر النقاد، ولا بد من قياسه بين فترة وأخرى، ولذا اتبع النقاد أساليب لذلك أبحثها في المبحث القادم إن شاء الله.

المبحث الرابع

وسائل معرفة ضبط الراوي

لمعرفة ضبط الراوي اتبع العلماء أساليب متعددة:

أولاً: الاختبار، وهو على نوعين مباشر وغير مباشر:

أ-الاختبار المباشر : وذلك ما حصل مع الإمام البخاري عندما دخل بغداد، حيث جاؤوا بمئة حديث اجتمعوا على تقليب متونها وأسانيدها، وصيروا متن هذا السند لسند آخر، وسند هذا المتن لمتن آخر، وانتخبوا عشرة من الرجال، فدفعوا لكل منهم عشرة، وتواعدوا كلهم على الحضور لمجلس البخاري ثم يلقي عليه كل واحد من العشرة أحاديثه بحضرتهم، فلما حضروا واطمأن المجلس بأهله البغداديين، ومن انضم إليهم من الغرباء ومن أهل خراسان وغيرهم، فقدم إليه واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحداً واحداً، والبخاري يقول له في كل واحد منها: لا أعرفه، وفعل الثاني كذلك، إلى أن استوفى العشرة المئة، وهو لا يزيد في

كل واحد منها على قوله: لا أعرفه، فكان العلماء ممن حضر يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك قضى عليه بالعجز والتقصير وقلة الفهم، فإنه بسبب عدم تمييزه لم يعرف واحداً من المئة، ولما فهم البخاري من قرينة الحال انتهاؤهم من مسألتهم التفت للسائل الأول، وقال له: سألت عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه، وهكذا الباقي، فردها أي المئة إلى حكمها المعتبر قبل القلب، ولم يرتج عليه موضع واحد مما قلبوه وركّبوه، فأقر له الناس بالحفظ، وعظُم عندهم جداً، وعرفوا منزلته في هذا الشأن، وأذعنوا له، ولا يُتعجب من حفظ البخاري لها، وتقطنه لتمييز صوابها من خطئها، لأنه في الحفظ بمكان، وإنما يتعجب من حفظه لتواليها كما أُلقيت عليه من مرة واحدة .(٧٠)

ب- الاختبار غير المباشر :وذلك في أوقات متفرقة وربما متباعدة، قال أبو الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم: (إنَّ مروان دعا أبو هريرة، وأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول دعاه وأقعده، وجلست وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا أنقص، ولا قدّم ولا أخّر)(٧١) وقال عمارة بن القعقاع: قال لي إبراهيم حدثني عن أبي زرعة، فإني سألته عن حديث ثم سألته عنه بعد سنتين فما أخرم منه حرفاً)(٧٢) وهذا كله يُظهر مدى اهتمام العلماء بضبط حديث النبي صلى الله عليه وسلم، واختبار الضبط حيناً بعد حين حتى يستمروا بحكمهم عليه، أو يغيروا ذلك حسب المستجدات على ضبطه.

ثانيا: عرض حديثه على الضابطين من أمثاله: قال ابن الصلاح: (يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وُجدت رواياته موافقة لها من حيث المعنى لمروياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه)(٧٣) جاء يحيى بن معين إلى عفان بن مسلم ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتَها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حمّاد بن سلمة، فقال: والله لا أحدثك، فقال: إنما هو وهم، وانحدر إلى البصرة واسمع من التَّبُوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ فقال: سمعتها على هذا الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر، فقال: وما تصنع بهذا ؟ فقال: إن حمّاد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أُميّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميّز بين ما أخطأه هو نفسه وبين ما أخطئ عليه)(٧٤) قال مسلم: (إذا روى نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد يجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيُعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً)(٧٥) ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي: ما رواه العزيز بن أبي الروّاد عن نافع عن ابن عمر، قال: (كان الناس يُخرجون صدقة الفطر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير، أو تمر، أو سلت، أو زبيب، فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان تلك الأشياء، فقد خالف ابن أبي الرواد بقية أصحاب نافع في هذا الحديث، فقد رواه كل من مالك،

وعبيد بن عمر، والليث، والضحاك، وأيوب بن موسى، وأيوب السَّختاني، فلم يذكر أحد من هؤلاء في حديثهم السلت ولا الزبيب، ولم يذكروا إلا الشعير والتمر)(٧٦) فعند عرض رواياته على روايات أمثاله، وجد أنه خالفهم ولذا تُقاس مخالفات الراوي،فإن كانت قليلة لم تؤثر في ضبطه، وإن كثرت دلّت على أنه لا يضبط حديثه.

ثالثاً: مقارنة الحفظ بالكتاب: فإن توافقا شهد له بالحفظ والإتقان، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (حضر عند أبي زرعة محمد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالصائغ، فجرى بينهم مذاكرة،فذكر محمد بن مسلم حديثاً،فأنكر فضل الصائغ فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال: كيف هو ؟ فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلتُ والخطأ ما قلتَ، قال فضل : فأبو زرعة الحكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: إيش تقول؟ أيّنا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب، فقال محمد بن مسلم: مالك سكت؟ تكلم، فجعل أ بو زرعة يتغافل، فألحّ عليه محمد بن مسلم، وقال: لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنتُ أنا المخطئ فأخبر، وإن كان هو المخطئ فأخبر، فقال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فدعا به، فقال: اذهب وادخل الكتب فدع القمطر الأول والقمطر الثاني والقمطر الثالث وعد ستة عشر جزءاً وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفح الأوراق وأخرج الحديث ورفعه إلى محمد بن مسلم، فقال: نعم غلطنا فكان ماذا؟)(٧٧)قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غُندَر حكم بيننا)(٧٨) وقال سليمان بن حجر: (كان يحيى معين يقول في الحديث هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا أدري، فانظر في الأصل فأجده كما قال)(٧٩)

رابعاً: السماع من الراوي ثم سؤال شيخه عن الرواية: قال شعبة: (سفيان الثوري أحفظ مني، وما حدثني عن شيخ وسألت الشيخ حدثني على ما قال سفيان)(٨٠) وقال عبد الرحمن بن مهدي: (كنت أُذاكر سفيان الثوري بحديث حماد بن زيد ولا أسميه، فإذا جاء حماد بن زيد سأله عن تلك الأحاديث، فجعل يتعجب من فِطْنَتِه)(٨١) فإذا توافقت روايته مع رواية شيخه الذي حدثه عُلم بأنه ضابط لحديثه.

خامساً: الإشهاد على الرواية: يُقصد من ذلك أمران:

الأول: إثبات عدم التفرد في الرواية.

الثاني: التأكد من ضبط الراوي لروايته إذا اتفقت الروايتان بالألفاظ أو المعاني، فعن سعيد الخدري قال كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى الأشعري كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال: ما منعك ؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع، فقال : والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك)(٨٢) فأراد عمر أن يتثبت من حفظ أبي موسى رضي الله عنه، لا أن يكذبه فلما توافقت روايته مع رواية أبي سعيد الخدري علم بأنه حافظ للرواية كما سمعها.

إذن تبين لنا من هذا، مدى المراقبة التي كان يخضع لها المحدثون لقياس ضبطهم بين فترة وأخرى، حتى يكون الحكم عليهم، ومن ثَمَّ على رواياتهم صحيحاً، ولذا فحسب تمام هذا الضبط واختلاله وصف الرواة بأوصاف تدل على ضبطهم، وكذا رواياتهم.

المبحث الخامس

أقسام الضبط وما رتب عليها

من أنواع للحديث وأوصاف للرواة

لقد تبين لنا مما سبق بأن الرواة متفاوتون من حيث الحفظ، وليسوا على درجة واحدة، قال الإمام مسلم: (من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم، ونقلة الأخبار والسنن والآثار ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم، وما أدى منه إلى غيره، وأن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وأن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملاً حين يحمل، أوحاكيا حين يحكي).(٨٣) وقسم الصنعاني الرواة من حيث الضبط إلى ست مراتب : (٨٤)

الأولى: تام ضبط

الثانية: من قل غلطه.

الثالثة: من كان ضبطه أكثر من عدمه.

الرابعة: من تساوى ضبطه مع عدمه.

الخامسة: من عدم ضبطه أكثر من ضبطه.

السادسة: من كثر غلطه.

فأهل المرتبة الأولى هم رواة الحديث الصحيح بعد اكتمال بقية الشروط، وأما الثانية والثالثة فهم أهل الحديث الحسن، وقال الصنعاني في المرتبة الثالثة: وصاحبها مقبول عند الأصوليين، ويحتمل أنها صورة خفة الضبط عند المحدثين، فيكون مقبولاً عندهم أيضاً، فإنا لم نرهم عينوا خفة الضبط برتبة يتميز بها عن غيره، وعلى هذا فقد قبل المحدثون أهل هذه الصفة في رجال الحسن)(٨٥) وعلى هذا فالمراتب خمس، وقد فرق الإمام ابن حجر بين الصحيح والحسن من حيث تمام الضبط وخفته، فقال: (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته)(٨٦)، ثم قال: (فإن خفّ الضبط فالحسن لذاته)(٨٧) وقد وصف علماء الجرح والتعديل الضابطين من الرواة بأوصاف منها:

الحافظ: قال ابن حجر: (وشروط التسمية بالحافظ، الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون)(٨٨) وقال ابن سيد الناس: (المحدث من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله فهذا هو الحافظ).(٨٩)

الحاكم: وهو أعلى مرتبة من الحافظ، بحيث إنه لا يغيب عنه من الروايات والرواة في كل طبقة إلا النزر اليسير. (٩٠)

المتقن: قال أبو زرعة: (والإتقان أكثر من سرد الحفظ)، وقال غيره: (الحفظ والمعرفة) قال عبد المؤمن بن النسفي : (سألت أبا صالح بن محمد، قلت: يحيى بن معين هل يحفظ ؟ قال: لا، إنما عنده معرفة ؟ قلت: فعلي بن المديني كان يحفظ ؟ قال: نعم ويعرف).(٩١)

الثبت:قال السخاوي: (ثبْت بسكون الموحدة، الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وأما بالفتح فما ثبّت به المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره).(٩٢)

المُصحَف: قال شعبة: (كنا نسمي مِسْعَراً المصحف)، وقال عبد الله بن داود: (كان مِسْعَرًا المصحف لقلة خطئه وحفظه)، قال أبو حاتم: (إنه لمصحف، ووصف به الأعمش أيضا لإتقانه)(٩٣)

الميزان: كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيء قالا: اذهب إلى الميزان مِسْعَر بن كِدام.(٩٤)

الجبل: أي كالجبل في ثبات العلم ورسوخه، أو في عظم العلم وضخامته، أوكليهما.(٩٥)

ومنها، وكأنك تسمعه من فم الرسول صلى الله عليه وسلم.(٩٦)دلاله على ضبطه وأنه لم يقدم ولم يؤخر ولم يبدل في الرواية.

أما من تساوى خطؤه وصوابه، قال الصنعاني : (فلا يخفى أن قبول روايته قبولاً مع الشك فيها، والشك لا يعمل به) (٩٧) وهذا ما أطلق عليه العلماء سيئ الحفظ، قال ابن حجر: (سوء الحفظ، المراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث، أو كان طارئاً على الراوي، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها، بأن يعتمدها فرجع إلى حفظه، فهذا هو المختلط، والحكم فيه، ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبل، وإذا لم يتميز تُوقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه، ومتى تُوبع سيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يميز، صار حديثهم حسناً لا لذاته بل باعتبار المجموع)(٩٨) وأما أهل المرتبتين الأخيرتين فحديثهم مردود.

ويحصل اختلاط الضبط في أحاديث الرواة من عدة أمور:

أولاً: كثرة الخطأ : قال ابن حبان: (من كثر خطؤه وفحش، وكان يقلب صوابه استحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة)(٩٩)،قال: (ويظهر كثرة خطئه من اعتبار رواياته مع غيره، فإذا تبين بعد الاعتبار بأن الخطأ غالب على رواياته تُرك حديثه، وإن كان عدلاً، لاشتراط العدالة والضبط معاً في الراوي، وكذلك من كان سبيله الإصرار على الخطأ، فقد ورد عن ابن المبارك وأحمد والحميدي وغيرهم، أن من غلط في حديث وبُين له غلطه فلم يرجع عنه، وأصر على روايته لذلك سقطت روايته، ولم يُكتب عنه خاصة إذا ظهر ذلك منه على جهة العناد)(١٠٠) وقال ابن حبان: (ومن سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم بُيّن له وعلم، فلم يرجع عنه، وتمادى في رواياته في ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذاباً، ومن صح عليه الكذب استحق الترك).(١٠١)

ثانيا: الغفلة: وذلك بأن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو بغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك،أو يصحب ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك(١٠٢) قال أحمد بن الواضح المصري: (كان محمد بن خلاّد الإسكندراني رجلاً صالحاً ثقةً، ولم يكن فيه اختلاف، حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له أبو موسى في حياة ابن بكير فدفع إليه نسخة ضِمام بن إسماعيل ونسخة يعقوب، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال : نعم، قال: فحدثني بها، قال: قد ذهبت كتبي ولا أحدث به، قال: فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال: النسخة واحدة، فحدث بها، فكل من سمع منه قديماً قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع بعد ذلك فحديثه ليس بذلك)(١٠٣)، ولا تقتصر هذه الصفة على ما في الكتاب، بل ربما أوهمه أنه كان محفوظاً عنده وهو ليس كذلك.

ثالثاً: كثرة السهو : فلا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح، لأن كثرة السهو تدل على سوء الحفظ، أو الغفلة، فلا يكون الراوي ضابطاً.(١٠٤)

رابعاً: الاختلاط: قال ابن حبان: (فمن اختلطوا في آخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سُئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز، فاستحقوا الترك)(١٠٥) وقد مر الكلام على حكم روايات المختلط.

خامساً: الوهم : وهم في الشيء: إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره(١٠٦)،وأوهمت الشيء إذا تركته، وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئاً، ووَهِم يَوْهَم وَهَماً(بالتحريك) إذا غلط. (١٠٧) قال مسلم: (فإن كان المؤدي جاء بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوهم، قد أزال معنى الخبر بتوهمه عن الجهة التي قال بنقصان فيه أو زيادة حتى يصير قائلاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن لا يعلم، لم يؤمن عليه الدخول فيما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله:"من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (١٠٨) لأن عليه أن يعلم أن عمد التوهم في خبر النبي صلى الله عليه وسلم محرم، فإذا علم ذلك ثم لم يتماش فعله، فقد دخل في باب تعمد الكذب، فإن كان لم يعلم تحريم ذلك فهو جاهل لما يجب عليه، والواجب عليه تعلم تحريمه والانزجار عن فعله)(١٠٩) قال ابن حجر: (والوهم إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه، من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، فهذا هو المعلل، وهو من أعمق أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً)(١١٠).

أما إذا كان الوهم يسيراً وفي حديث الثقة بحيث إذا قالوا في الثقة له أوهام أو يهم في حديثه،فهذا لا ينزله عن درجة الثقة، فإن الوهم اليسير لا يضر ولا يخلو منه أحد .(١١١)

سادساً: التلقين: وهو في اللغة التفهيم، وفي العرف: إلقاء كلام إلى الآخرين في الحديث، أي إسناداً أو متناً وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة، وهو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، فلا يقبل لدلالته على مجازفته وعدم تثبته وسقوط الوثوق بالمتصف به)(١١٢) وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ فلا يقبل حديثه.(١١٣) قال الحميدي: (ومن قَبل التلقين تُرك حديثه الذي لقن فيه، وأُخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا عُلم ذلك التلقين حادثاً في حفظه، لا يُعرف به قديماً، وأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن).(١١٤)

سابعاً: كثرة المخالفة: ولا يقبل من كثرت الشواذ في حديثه، أي المخالفات والمناكير، أي التفرد الذي لا يحتمل منه، جاء عن شعبة أنه قال: (لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ) (١١٥) أما إذا كان يحتمل تفرده فحديثه مقبول، قال مسلم: (وحكم أهل العلم الذي نعرف مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رواه، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، إذا وُجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبلت زيادته)(١١٦) وهذه هي زيادة الثقة، وقال: (ومن الغالب على حديثه المنكر والغلط، أمسكنا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكن توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثهم كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة)(١١٧) قال ابن حجر: (ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بموقوف فمدرج المتن، أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب، أو بزيادة راوٍ فالمزيد في متصل الأسانيد، أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً، أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف والمحرف)(١١٨).

ثامناً: التساهل في الرواية من الكتاب: فلا تقبل رواية من يتساهل في نسخته التي يروي منها إن كان يروي الحديث من كتاب، كمن يحدث من أصل غير صحيح، أي من كتاب أو مكتوب غير مقابل على الأصول المسموعة المتلقاة على المصنفين بالسند الصحيح.(١١٩) وكذلك رواية من تساهل في حفظ كتابه عن العابثين، قال ابن حبان: (منهم من امتحن بابن سَوء، أو وراق سَوء، كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم فكانوا يقرؤون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ في نفسه ثقة، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة)(١٢٠)، قال جعفر بن أبان الحافظ: (سألت ابن نمير عن قيس بن الربيع فقال: كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه، وظنوا أن ابنه قد غيرها)(١٢١) قال ابن حبان في سفيان بن وكيع بن الجراح: (كان شيخاً فاضلاً صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراق سَوء كان يُدخل عليه، فكلّم في ذلك فلم يرجع، قال ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يُغير ورّاقه فإنه أفسد حديثه، وقال له: لا تحدث إلا من أصولك، فقال: سأفعل ثم تمادى وحدث بأحاديث أُدخلت عليه)(١٢٢).

تاسعاً: عدم العناية بالرواية: فهناك فئة من المحدثين اشتغلوا بالعبادة مع عدم الضبط، قال ابن حبان: (ومنهم من كبُر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفَل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد)(١٢٣).

هذا ما تيسر من أقسام الرواة من حيث الضبط، وما تبع ذلك من أوصاف للرواة، وأنواع للحديث، سائلاً المولى عز وجل أن أكون قد وُفقت في ذلك.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لهذه المسألة، تبين لنا مدى الجهد الذي قام به علماء هذه الأمة في ضبط الحديث، ومراقبة الرواة، وأنهم أقاموا لنا حقيقة علمية في الضبط قلَّ نظيرها في الأمم، فقد تابعوا الرواية منذ خروجها من فم الشيخ إلى وصولها إلى أذن السامع، مع الحرص الشديد على أن لا يحصل لها أي تغيير، ونعتوا الضابطين لها بأوصاف يُعرفون بها، وميزوا أحاديثهم بأنواع، وإن

حصل لها غير ذلك رُدت هذه الرواية، ووصف أصحابها بأوصاف أيضاً يعرفون بها وأحاديثهم كذلك، فهي عملية متسلسلة، ومراقبة حثيثة، يقصد منها صيانة حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

الحواشي

١-ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (٣٤٠/٧)

٢-الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ت .علي شيري، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٩٩٤م. ص٣٢١.

٣-المصدر السابق.

٤-المصدر السابق.

٥-المصدر السابق.

٦-المصدر السابق، ص٣٢٢.

٧-المصدر السابق.

٨-الزيات أحمد حسن، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة للنشر والتوزيع، تركيا، ص٥٣٣.

٩-المصدر السابق.

١٠-الشافعي، محمد بن إدريس ٢٠٤هـ، الرسالة، ت. أحمد محمد شاكر، دار الفكر، ص٣٨٠-٣٨٣.

١١- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ٦٤٢هـ،علوم الحديث، دار الكتب العلمية، ط١٩٧٨،١م، ص٥٠.

١٢-الجرجاني، علي بن محمد بن علي ٨١٦هـ، مختصر الجرجاني وعليه ظفر الأماني، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، ط١٩٩٥،١م،ص٤٦٤.

١٣-ابن حزم، محمد بن علي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، (١٣٠/١).

١٤-السخاوي، محمد بن عبد الرحمن ٩٠٢هـ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣/، (١٦/١).

١٥-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ت. عبد الوهاب عبد اللطيف (٣٠١/١).

١٦-الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي ٤٦٣هـ، الكفاية في علم الرواية، دار التراث العربي، ط٢، ص ٢٣٨.

١٧-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى ١٠٩٤هـ،الكليات،الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، ط٢، ١٩٩٣م، ص٥٧٩.

١٨-النووي، محيي الدين بن شرف ٧٧٦هـ،تقريب النواوي مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي، ت. عبد الوهاب عبد اللطيف (١٥٠/٢).

١٩-أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ص١٠٢، نقلاً عن أصول فخر الرازي .

٢٠-المصدر السابق .

٢١-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٥٦.

٢٢-السجستاني، سليمان بن الأشعث،السنن،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٢م(٢٨٩/٢)، الترمذي، محمد بن عيسى ٢٧٩هـ،السنن، المكتبة الإسلامية، ت.أحمد شاكر وابراهيم عطوة (٣٤/٥)، الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ٢٥٥هـ، السنن دار إحياء السنة النبوية (٧٥/١)،الشيباني، أحمد بن حنبل ٢٤٠هـ، المسند، المكتب الإسلامي (٤٣٧/١)(٢٢٥/٣) (٨٠/٤) (١٨٢/٥)، وانظر جمع طرقه وشرحه، العباد، عبد المحسن بن حمد، دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي رواية ودراية، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٣-الدارمي، السنن، (٤٣٢/٢) موقوف على أبي أمامة .

٢٤-ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري ٦٠٦هـ، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت.محمود محمد الطناجي، دار إحياء التراث، لبنان (٢٠٧/٥-٢٠٨).

٢٥-النيسابوري، مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ،التمييز، ت. د. محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ص١٢٣.

٢٦-البخاري، محمد بن اسماعيل ٢٥٦هـ، الجامع الصحيح، دار إحياء الكتب العربية (٥٥/١) (١٠٠/٤)،النيسابوري، مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، الجامع الصحيح بشرح النووي، المسمى المنهاج، دار الفكر، لبنان، ط٢، ١٩٧٢م (٣٢/١٧)، السجستاني، السنن (٦٠٦/٢)، القزويني، محمد بن يزيد، السنن، دار الفكر، ط٢ (٤٤٢/٢)، الدارمي، السنن (٢٩٠/٢).

٢٧-البخاري، الجامع الصحيح (٧/١)، النيسابوري، الجامع الصحيح (٤٦/١٥)، الشيباني، المسند (٢٩٩/٤).

٢٨-ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (١٣٠/١).

٢٩- الدارمي، السنن(٩٣/١).

٣٠-الغزالي، محمد بن محمد ٥٠٥هـ، المستصفى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٦م، ص ١٣٣-١٣٤ بتصرف .

٣١-الدارمي، السنن(٩٣/١).

٣٢-المصدر السابق .

٣٣-السيوطي، تدريب الراوي (١٠١/٢).

٣٤-المصدر السابق (١٠٢/٢).

٣٥-الخطيب البغدادي، الكفاية ص٢٤٧.

٣٦-المصدر السابق ص٢٤٩.

٣٧-الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٩٧٧م ص١٥.
٣٨- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ٨٥٢هـ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، مؤسسة ومكتبة الخافقين، ١٩٨٠م، ص٢٩.
٣٩ البخاري، الجامع الصحيح (٨٢/١).
٤٠- المصدر السابق (٣٤/١).
٤١-الدارمي، السنن (١٥٠/١).
٤٢-الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٠م،(١٧٣/١)
٤٣-الدارمي، السنن (١٤٩/١).
٤٤- انظر الذهبي، أحمد بن عثمان ٧٤٨هـ، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث، (٤٣١/٢).
٤٥-الدارمي، السنن (٨٢/١).
٤٦-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٥٦.
٤٧-الحاكم ن معرفة علو م الحديث، ص ١٦.
٤٨- أبو خيثمة، زهير بن حرب، العلم، ت. محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية، دمشق، ص ١٢٦.
٤٩-الدارمي، السنن (١٤٨/١).
٥٠- الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ت.د.نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٧٥م، ص١١٨.
٥١-الدارمي، السنن (١٤٠/١).
٥٢-العسقلاني، نزهة النظر، ص ٢٩.
٥٣-الأهدل، د. محمد حسن مقبول، مصطلح الحديث ورجاله، مكتبة دار الجيل، صنعاء، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٠٥.
٥٤-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٢٣٧-٢٣٨.
٥٥-العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٢٦هـ، (٩٧/٩).
٥٦-العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ٨٠٦هـ، التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٢١/٢).
٥٧-المصدر السابق (١١٩/٢).
٥٨-السخاوي، محمد بن عبيد الرحمن ٩٠٢هـ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٨٣م،(١٦٧/٢).
٥٩-الأعظمي، د.محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، مطابع جامعة الرياض، ص٣٧٨.

٦٠-ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٩٠.
٦١-المصدر السابق، ص٩٤.
٦٢-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٣٣٧.
٦٣-المصدر السابق، ص ٣٣٨.
٦٤-ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ٧٩٥هـ، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٧م،(٧٦٥/٢).
٦٥-انظر ابن كثير، عماد الدين إسماعيل ٧٧٤هـ، اختصار علوم الحديث وشرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، مكتبة محمد علي صبيح، مصر، ص ١٣٩.
٦٦-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٣٤١.
٦٧-العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت.د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٨٨م (٢٦٧/١).
٦٨-المصدر السابق (٢٦٩/١).
٦٩-ابن رجب، شرح علل الترمذي (٣٤٧/١).
٧٠-السخاوي، فتح المغيث (٢٧٣/١-٢٧٤).
٧١-الحاكم، المستدرك (٥٨٣/٣)، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قال الذهبي في التلخيص على حاشية المستدرك : صحيح .
٧٢-أبو خيثمة، العلم ص١٢٢.
٧٣-ابن الصلاح، علو مالحديث، ص٥٠.
٧٤-ابن حبان، محمد ٣٥٤هـ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب (٣٢/١).
٧٥-النيسابوري، التمييز ص١٢٦.
٧٦-المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٥.
٧٧-الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم ٣٢٧هـ،الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٩٥٢م(٣٣٧/١).
٧٨-المصدر السابق (٢٧١/١).
٧٩-المصدر السابق .
٨٠-النيسابوري، التمييز، ص١٣٠.
٨١-الرازي، الجرح والتعديل (٦١/١).
٨٢-انظر النيسابوري، الجامع الصحيح (١٣٤/١٤).
٨٣-النيسابوري، التمييز، ص١٣٢.

٨٤-انظر الصنعاني، محمد بن إسماعيل ١١٨٢هـ، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (١/٩-١٢).
٨٥-المصدر السابق(١/٩).
٨٦-العسقلاني، نخبة الفكر ص٢٩.
٨٧-المصدر السابق ص٣٠
٨٨-العسقلاني، النكت على ابن الصلاح (١/٢٨٦).
٨٩-السيوطي، تدريب الراوي (١/٤٨).
٩٠-الطحان، د. محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٩، ١٩٩٦م، ص٧.
٩١-السيوطي، تدريب الراوي (١/٤٩).
٩٢-السخاوي، فتح المغيث (١/٣٦٣).
٩٣-العسقلاني، تهذيب التهذيب ٠٤/٢٢٣)(١٠/١١٤).
٩٤-المصدر السابق (١٠/١١٤).
٩٥-أبو غدة، عبد الفتاح، حاشية الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٩٨٧م، ص ١٥٦.
٩٦-الذهبي، تذكرة الحفاظ (٢/٤٢١).
٩٧-الصنعاني، توضيح الأفكار (١/١١).
٩٨-العسقلاني، نزهة النظر، ص٥١-٥٢.
٩٩-ابن حبان، المجروحين (١/٧٧).
١٠٠-عتر، د. نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٨١م، ص٨٦.
١٠١-ابن حبان، المجروحين (١/٧٨-٧٩).
١٠٢-الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٢٣٥.
١٠٣-ابن حبان، المجروحين (١/٧٥).
١٠٤-عتر، منهج النقد ص ٨٦.
١٠٥-ابن حبان، المجروحين (١/٦٨).
١٠٦-الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، المكتبة الأموية، بيروت، طبعة حديثة ومنقحة، ١٩٧٨م، ص ٧٣٨.
١٠٧-ابن الأثير، النهاية (٥/٢٣٤-٢٣٥).
١٠٨-البخاري، الجامع الصحيح (١/٣١)، النيسابوري، الجامع الصحيح (١٨/١٢٩)،ا لترمذي، السنن (٤/٥٢٤)، السجستاني، السنن (٢/٢٨٧)، القزويني، السنن (١/١٦)، الدارمي، السنن (١/١٣٦).

١٠٩-النيسابوري، التمييز ص ١٣٢-١٣٣.
١١٠-العسقلاني، نزهة انظر ص ٤٥-٤٦.
١١١-التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث، ت. الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم، لبنان، ط١٩٧٢،٣م، ص٢٧٥.
١١٢-الصنعاني، توضيح الأفكار (٢/٢٥٧-٢٥٨).
١١٣-عتر، منهج النقد ص٨٦.
١١٤-الخطيب البغدادي، الكفاية ص٢٣٣.
١١٥-المصدر السابق ص٢٢٤.
١١٦-النيسابوري، الجامع الصحيح، المقدمة (١/٧).
١١٧-المصدر السابق .
١١٨-العسقلاني، نزهة النظر، ص٤٦-٤٧.
١١٩-عتر، منهج النقد ص٨٦.
١٢٠-ابن حبان، المجروحين (١/٧٧).
١٢١-المصدر السابق (١/٧٨).
١٢٢-الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م، (٢/١٧٣).

المراجع

١-الأعظمي،د.محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، مطابع جامعة الرياض.

٢-الأهدل، د. حسن محمد مقبول، مصطلح الحديث ورجاله،مكتبةدار الجيل،صنعاء،ط١، ١٩٩٣م

٣-ابن الأثير،المبارك بن محمد الجزري ٦٠٦هـ،النهاية في غريب الحديث والأثر، ت محمود محمد الطناجي، دار إحياء التراث، لبنان.

٤-ابن حبان، محمد ٣٥٤هـ،المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين،دار الوعي، حلب، ١٩٨٢م.

٥-ابن حزم، محمد بن علي، الإحكام في أصول الأحكام،دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٦-ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد٧٩٥هـ،شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الأردن،ط١٩٨٧،١م.

٧-ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ٦٤٢هـ، علوم الحديث، دار الكتب العلمية، ط١٩٧٨،١م

٨-ابن كثير، عماد الدين اسماعيل٧٧٤هـ،اختصار علوم الحديث وشرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، مكتبة محمد علي صبيح،مصر.

٩-ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٠-أبو خيثمة، زهير بن حرب، العلم،ت محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية، دمشق.

١١-أبو زهرة، مجمد،أصول الفقه،دار الفكر العربي.

١٢-أبوغدة،عبد الفتاح،حاشية الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي، المطبوعات الإسلامي'، حلب،ط١٩٨٧،٣م.

١٣-البخاري، محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ، الصحيح، دار إحياء الكتب العربية .

١٤-الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة ٢٧٩هـ، السنن،المكتبة الإسلامية، ت أحمد شاكر وإبراهيم عطوة.

١٥-التهانوي،ظفر أحمد،قواعد في علوم الحديث،الشيخ عبد الفتاح أبو غدة،دار القلم، لبنان، ط٣، ١٩٧٢م.

١٦-الجرجاني، علي بن محمد بن علي ٨١٦هـ،مختصر الجرجاني وعليه ظفر الأماني، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، ط١٩٩٥،١م

١٧-الحاكم، محمد بن عبد الله،المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية،لبنان،ط١٩٩٠،١م.

١٨-الحاكم،محمد بن عبدالله، معرفة علوم الحديث،المكتبة العلمية،المدينة المنورة،ط١٩٧٧،٢م.

١٩-الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي ٤٦٣هـ،الرحلة في طلب الحديث، ت د.نور الدين عتر، دار الكتب العلمية،لبنان، ط١٩٧٥،١م.

٢٠-الخطيب البغدادي،أبو بكر أحمد بن علي ٤٦٣هـ،الكفاية في علم الرواية،دار التراث العربي،ط٢.
٢١-الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن ٢٥٥هـ،السنن،دار إحياء السنة النبوية
٢٢-الذهبي، أحمد بن عثمان٧٤٨هـ،تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث.
٢٣-الذهبي، أحمد بن عثمان،الميزان في نقد الرجال،دار المعرفة، بيروت،ط١٩٦٣،١م.
٢٤-الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم،٣٢٧هـ،الجرح والتعديل،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،الهند،ط١٩٥٢،١م.
٢٥-الرازي، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر،مختار الصحاح، المكتبة الأموية، بيروت،طبعة حديثة ومنقحة،١٩٧٨م.
٢٦-الزبيدي،السيد محمد مرتضى،تاج العروس من جواهر القاموس،ت علي شيري، دار الفكر، لبنان، ط١٩٩٤،١م.
٢٧-الزيات، أحمد حسن، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط،دار الدعوة للنشر والتوزيع، تركيا..
٢٨-السجستاني، سليمان بن الأشعث، السنن، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١٩٥٥،١م.
٢٩-السخاوي، محمد بن عبدالرحمن ٩٠٢هـ،فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية،ط١٩٨٣،١م.
٣٠-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي،ت عبد الوهابعبد اللطيف .
٣١-الشافعي، محمد بن إدريس ٢٠٤هـ، الرسالة، ت أحمد محمد شاكر، دار الفكر
٣٢-الشيباني، أحمد بن حنبل ٢٤٠هـ،المسند،المكتب الإسلامي.
٣٣-الصنعاني،محمد بن إسماعيل١١٨٢ هـ،توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار،ت محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٣٤- الطحان،د.محمود، تيسير مصطلح الحديث،مكتبة المعارف للنشروالتوزيع، الرياض، ط٩، ١٩٩٦م.
٣٥-عتر، نور الدين،منهج النقد في علوم الحديث،دار الفكر،دمشق،ط١٩٨١،٣م.
٣٦-العباد، عبد المحسن بن حمد، دراسة حديث نضر الله أمرءاً سمع مقالتي رواية ودراية، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة،ط١، ١٤٠١هـ.
٣٧-العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ٨٠٦هـ، التبصرة والتذكرة،دار الكتب العلمية،بيروت.
٣٨ –العسقلاني،أحمد بن علي حجر ٨٥٢هـ،تهذيب التهذيب، دار صادر،بيروت، ط١، ١٣٢٦هـ.
٣٩- العسقلاني، أحمد بن علي حجر٨٥٢هـ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر،مؤسسة ومكتبة الخافقين،١٩٨٠م.
٤٠- العسقلاني،أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت د.ربيع بن هادي عمير،دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض،ط١٩٨٨،٢م.
٤١-الغزالي،محمد بن محمد٥٠٥هـ،المستصفى،دار الكتب العلمية،لبنان١٩٩٦م.
٤٢-القزويني، محمد بن يزيد، السنن، دار الفكر،ط٢.

٤٣-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني١٠٩٤هـ، الكليات،الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان،ط٢،١٩٩٣م.
٤٤-النووي،محيي الدين بن شرف ٦٧٦هـ، تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي، ت عبدالوهاب عبد اللطيف
٤٥-النيسابوري،مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، التمييز، ت د.محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض .
٤٦-النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الصحيح بشرح النووي، دار الفكر لبنان،ط٢،١٩٧٢م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/٣/١٥.